

النموذج الأول - رأي مطلق (غير معدل) حول القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل

إلى صاحب السمو / معالي / سعادة [المنصب]

حفظه الله

تقرير حول مراجعة القوائم المالية¹

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لـ [اسم الجهة ("الجهة")²] والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 30 ديسمبر 202xم، وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل³ من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للجهة كما في 30 ديسمبر 202xم وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية المعتمدة من وزارة المالية ("معايير المحاسبة للقطاع العام المعتمدة من وزارة المالية")⁴.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للديوان العام للمحاسبة، والتي تتضمن المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات المراجع حول القوائم المالية" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الجهة وفقاً لميثاق الديوان العام للمحاسبة لسلوك وأداب المهنة ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتبارنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة⁵ [والمكلفين بالحوكمة⁶] عن القوائم المالية⁷

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل⁸، وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام المعتمدة من وزارة المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الجهة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم يشير التقويم إلى خلاف ذلك.

[إن [المكلفين بالحوكمة⁹] هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الجهة.]¹⁰

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة للديوان العام للمحاسبة ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة للديوان العام للمحاسبة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة للاستجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن

1 العنوان الفرعي "تقرير حول مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطباً.

2 يتم وضع مختصر لاسم الجهة، على سبيل المثال "الوزارة" أو "الديوان" أو "الهيئة".

3 في حال كانت القوائم المالية انتقالية وقامت الجهة بالاستفادة من الإعفاءات التي تؤثر على العرض العادل المذكورة في معيار المحاسبة للقطاع العام "33"، فيتم استخدام نموذج تقرير إطار الالتزام، حيث يتم الإشارة بأن القوائم المالية "تم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية" بدلاً من "تظهر بعدل".

4 يتم وضع اسم إطار التقرير المالي المنطبق، وفي حال كانت القوائم المالية انتقالية وقامت الجهة بالاستفادة من الإعفاءات التي تؤثر على العرض العادل المذكورة في معيار المحاسبة للقطاع العام "33"، فتم وفقاً "الأسس والإعداد المحاسبية المشار إليها في الإيضاحات حول القوائم المالية الانتقالية".

5 المقصود بالإدارة هي الجهة المسؤولة بموجب الأنظمة أو اللوائح (أو وفقاً لوثيقة المسؤوليات أو خطاب الارتباط في ظل غياب نظام أو لائحة محددة) عن إعداد القوائم المالية.

6 في حال وجود أشخاص مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الجهة، يتم الإشارة لهم في عنوان القسم، على سبيل المثال مجلس الإدارة.

7 في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية إلى أصحاب المصلحة، على سبيل المثال التقرير السنوي، ينبغي عندئذ إضافة قسم "المعلومات الأخرى" أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة.

8 تحذف عبارة "وعرضها بشكل عادل" في حال كان إطار التقرير المالي ليس ذو عرض عادل.

9 يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة في حال وجودهم. ويلزم تعديل العبارة بناءً على ظروف كل جهة.

10 عندما يكون الأفراد المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الجهة هم ذاتهم المسؤولون عن إعداد القوائم المالية، فلا يتطلب الأمر الإشارة إلى مسؤوليات الإشراف، ويتم حذف هذه الفقرة.

غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للجهة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الجهة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الجهة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً¹¹.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى¹²

- أثناء مراجعتنا للقوائم المالية، تبين لنا عدم التزام الجهة بالأنظمة واللوائح التالية، والذي لم يكن له تأثير جوهري على القوائم المالية:
1. عدم تحري الدقة في تقدير عدد من اعتمادات بنود نفقات الميزانية، حيث لوحظ التوسع في إجراء المناقلاات في معظم بنود وأبواب الميزانية، ونقل مبالغ من اعتمادات مالية لعدد من البنود لم يعتمد لها مبالغ عند إعداد الميزانية، وكذلك نقل مبالغ من اعتمادات بنود قضت التعليمات ذات الصلة بعدم النقل من اعتماداتها، وهو ما يعد عدم التزام بتعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة والتعليمات المالية والمحاسبية للسنة المالية 1444/1445هـ (2023م).
 2. تدوير العهد غير المسددة والمدة من سنوات سابقة إلى السنة المالية 1446-1445هـ (2024م)، بما لا يتوافق مع الفقرتين (3)، 10/ثانياً/الفصل السابع: قواعد وإجراء إقفال الحسابات) من تعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة والتعليمات المالية والمحاسبية للسنة المالية 1444/1445هـ (2023م).

[التوقيع]
[اسم/المشرف العام]
 المشرف العام على مكتب مراجعة القوائم المالية

[التوقيع]
[اسم/المدير]
 المدير التنفيذي المسؤول عن المراجعة¹³

[التوقيع]
 د. حسام بن عبدالمحسن العنقري
 رئيس الديوان العام للمحاسبة

الرياض: [التاريخ بالتقويم الهجري]
 ([التاريخ بالتقويم الميلادي])

¹¹ تحذف هذه الفقرة في حال كان إطار التقرير المالي ليس ذو عرض عادل.

¹² تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الجهة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام فلا يتم تضمين هذا العنوان في تقريره. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الرأي المتحفظ"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (705).

¹³ في حال كان المدير التنفيذي للمراجعة هو المشرف العام على مكتب مراجعة القوائم المالية في الوقت ذاته، فيتم ذكر المنصبين، ويكون توقيع رئيس الديوان في الجانب الأيسر.